هل بوسع مصر الانكفاء على ذاتها

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يشعر البعض من المراقبين العرب للأوضاع في مصر أن قيادتها السياسية أكثر اهتماما بالقضايا الداخلية وأقل انخراطا في الملفات الخارجية، وبنى هؤلاء استنتاجهم على كثافة الجولات والزيارات اليومية التي يقوم بها الرئيس عبدالفتاح السيسي لمواقع العمل وما يبديه من متابعة دقيقة لعدد كبير من البرامج التي تستهدف موضوعات اقتصادية واجتماعية تمس حياة المواطنين.

أصاب من انتبهوا إلى هذه الملاحظة التي تستوجب التوقف عندها بعد أن كادت تتحول إلى ظاهرة، فإذا تمت المقارنة بين الهموم الداخلية ونظيرتها الخارجية من المؤكد ستربح كفة الأولى، حيث خرجت مصر من ثورتين وهي تبدو "شبه دولة".

وهذه العبارة نحتها الرئيس السيسي بنفسه في بداية حكمه عام 2014، لكنه قال أيضا إن مصر سوف تصبح "أد (أي حجم) الدنيا"، وهو توصيف مجازي فضفاض يطرب له المصريون على غرار "أم الدنيا" في إشارة دالة على أهميتها الحضارية.

أعلم أن هذه النوعية من العبارات يراها البعض تعكس قدرا من الشوفينية لدى شريحة من المصريين وتجاوزها الزمن، وأن هناك من يبغضون المصطلحات الماضوية، لكن لا يزال قطاع من المواطنين يطربون لسماعها كإشارة على الأمل والتفاؤل والقوة المعنوية، وهو ما يحاول السيسي تحقيقه بالتركيز على الإصلاحات الداخلية لتعويض ما فات من إهمال في العديد من مناحي الحياة التي تهم الناس وتخفف أوجاعهم.

ينبع صواب الملاحظة من تقدير عام لدى القيادة المصرية بضرورة تعميق الإصلاحات، والتي لن تحدث دون التوسع في كل مجالاتها بما يشمل الكثير من النواحي التي أصيبت بالتكلس، كما أن الرئيس السيسي على اقتناع بأن شرعيته لن تستمر وتتجذر ما لم يُحدث طفرة ملموسة في الداخل، حيث أدى تراكم الأزمات إلى زيادة الغضب الشعبي على نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك ثم سقوطه.

مصر لن يكون بوسعها الانكفاء، ففي لحظة معينة سوف تُستدعى لحماية مصالحها حيث يؤدي التركيز على الداخل إلى تآكلها تدريجيا بسبب وجود طموحات لدى قوى إقليمية منافسة على استعداد لملء الفراغ

أضف إلى ذلك أن السيسي كرر أكثر من مرة ضرورة تماسك الجبهة الداخلية، والذي يمكنه تلاحمها من مقاومة أي تهديدات خارجية، فما حدث في نهاية عهد مبارك من سيولة كبيرة لحقت بعدد كبير من المؤسسات الرسمية فرض أهمية فائقة لإيقاظها من كبوتها عبر التركيز على تصحيح أوضاعها وتوجيه قدر من الاهتمام بها.

يحمل التوسع الأفقي والرأسي المصاحب للمشروعات التنموية علامات توحي بأنه جزء محوري في استراتيجية تمتين الجبهة الداخلية كعصب يساعد الدولة والنظام الحاكم على مواجهة التحديات الجسيمة، بمعنى أن كل قوة يتم اختزالها أو مراكمتها في الداخل سوف تؤدي إلى قوة مضاعفة في الخارج.

لا يعني هذا التوجه أن هناك إهمالا فاضحا للقضايا الإقليمية والدولية، بل هناك اهتمام بما يحقق عنصر الأمان وإحداث التوازن في العلاقات بصورة تبعد أو تقلل من حجم التهديدات الخارجية المباشرة، وهي معادلة تختلف عن فكرة الدور النابع من مكونات الجغرافيا السياسية التي تتمتع بها مصر.

يحتاج الدور المؤثر أكثر من الدفاع عن الأمن القومي وحماية المصالح الحيوية، وهو ما تقوم به مصر حاليا ونجحت في بلوغه بدرجة كبيرة، إلى تفاعل أكثر والاستعداد لدفع تكاليف ذلك، وربما تحمل المخاطرة والمجازفة إذا لزم الأمر، لأن الدفاع عن مصالح مصر تاريخيا يبدأ من الخارج، فمهما نضجت الأوضاع في الداخل وبلغت مرحلة متقدمة من التطورات يمكن أن تتحطم حال اشتداد التحديات الخارجية.

تتطلب هذه الصيغة امتلاك درجة فائقة من تحمل الاشتباك، ولن يتم ذلك من دون وجود خطة استراتيجية محكمة، فما يحدث حتى الآن من اهتمام بما يجري في قطاع غزة والأزمة الليبية وسد النهضة الإثيوبي يبدو قريبا من ردات الفعل التي تسعى إلى الحد من الأزمات بتسكينها ومنع استفحالها بلا إصرار على البحث عن حلول حاسمة.

يدور جدل داخل النخبة المصرية يطفو على السطح ويخبو من وقت إلى آخر حول فكرة الدور الإقليمي للدولة، فهناك تيار انعزالي يؤيد الانكفاء والتركيز على التنمية ومحاورها المحلية، ولسان أصحابه يقول كفى طموحات خارجية لأنها كبدت البلاد خسائر باهظة في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

ثمة تيار يدافع عن التمدد ويؤيد تعظيم الدور الإقليمي باعتباره من صميم تكوين الدولة، فغالبية الأزمات جاءت من الخارج، وأمن مصر ينهار إذا انهار أمن الدول المحيطة بها، وهو ما حدث في ليبيا وسوريا والعراق واليمن، وانشغال الدول العربية القادرة على الحركة في أزمات داخلية أو إقليمية أو الاثنين معا.

تؤدي هذه النتيجة إلى القول إن تطوير قدرات مصر المحلية وكفى يحدث خللا مضاعفا في الساحة العربية، ما يمنح فكرة الدور أهمية قومية تحرص القيادة المصرية عليها لأنها في صميم أهدافها الداخلية والخارجية، فاستمرار النحر في القوى العربية لن يساعد القاهرة على الاستفادة مما يحويه بعضها من ثروة اقتصادية تسهم في تعزيز الاستثمارات بمصر، لذلك من الصعب أن تواصل الانكفاء حول ذاتها.

مهمة موريتانيا المستحيلة للتوسط بين الجزائر والمغرب

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

رغم نفي مصادر دبلوماسية مغربية أي علم بوجود وساطة موريتانية، إلا أن نواكشوط تتحرك في حقل حساس للغاية لأن القطيعة جاءت من طرف الجانب الجزائري، وإذا كانت هناك أي مبادرة فستكون في اتجاه الجزائريين الذين بالقطع سيرفضون الركون إلى الحوار والاعتراف بخطأ قرارهم.

قبل أيام قليلة عبر وزير خارجية موريتانيا إسماعيل ولد الشيخ أحمد عن أمله في التوصل إلى حل، مضيفا "إنني أعلم أن الجميع هنا، وعن نية حسنة، يسألنا: أين أنتم ولماذا لم تتحركوا؟ ولكن هذا النوع من القضايا يدار بحكمة وبقدر من السرية لمن يريد أن يحقق نتيجة، لأنها قضية تتعلق بنا"، وهذا اعتراف ضمني بصعوبة الموقف الموريتاني وأيضا حتى لا يحسب على بلاده أنها فشلت في تحقيق أي تقدم في مساعيها.

لن تكون مبادرة نواكشوط الأولى من نوعها، ففي سبتمبر من العام 2018 استقبل وزير الخارجية الموريتاني في اجتماعين منفصلين سفير الجزائر لدى موريتانيا نورالدين الخندودي، ونظيره المغربي حميد شبار، كخطوة دبلوماسية من قبل موريتانيا للوساطة بين البلدين.

ما يهم موريتانيا هو أمن واستقرار فضاء الساحل والصحراء التي تتعرض للكثير من التحديات الأمنية والبيئية والاجتماعية، تفرض على نواكشوط تشاورا مع البلدان الرئيسية في المنطقة وعلى رأسها المغرب، الذي يمتلك مقومات كثيرة منها سياسته الاستخباراتية لمواجهة مخاطر الإرهاب والتهريب والمخدرات والجريمة المنظمة. لا يمكن أن تكون هناك تنمية مع وجود تلك المخاطر الوجودية لهذا يريد ولد الشيخ باتصالاته الجانبية وبذله الجهد ألا يفقد بلده آليات التواصل مع الرباط التي ساهمت في تطوير العلاقات الثنائية.

نظرا إلى حساسية موقع موريتانيا المتاخمة لدول ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية خاصة، ومن أجل تقييم تأثير تجربة ولد الشيخ الدبلوماسية والسياسية على حكومة بلده في علاج الأزمات الإقليمية، تحديدا ما يتعلق بالوساطة التي ينهجها ونتائجها، نختبر الفرضيات المتجذرة في علاقة بلده مع الرباط أو الجزائر.

هذه العلاقات معقدة في جوهرها وتحتاج إلى تغيير عقلية النظام الجزائري ومنهجية تعاطيه مع الجار المغربي، إلى ذلك الحين نستبعد أن يكون ولد الشيخ قادرا على اختراق جدار الصوت والعودة إلى ما قبل قرار الجزائر قطع علاقاتها مع الرباط.

مساعي موريتانيا فرضتها ظروف الجوار، ولن نقول إنها تريد لعب دور أكبر من حجمها، لكن أي توتر في المنطقة ستكون آثاره سلبية على الداخل الموريتاني، ولمسنا هذا الأمر عندما قطعت البوليساريو حركة النقل المدنية والتجارية عبر معبر الكركرات قبل أشهر إذ عانت الأسواق من شح المواد الغذائية، خاصة الخضر والفواكه القادمة من المغرب عبر الطريق البري الوحيد الذي يربط شمال موريتانيا بالمغرب الذي حرره الجيش المغربي في نوفمبر الماضي. ولا تريد نواكشوط أن يتكرر نفس الأمر مرة ثانية.

هناك طموح شخصي لوزير الخارجية الموريتاني؛ يريد أن يحسب له دبلوماسيا وسياسيا أنه استطاع إقناع الطرفين للجلوس على طاولة واحدة ومناقشة أسباب التوتر. هذا طموح مشروع، لكنه لن ينجح في مسعاه مادام النظام الجزائري مصرا على تصدير أزماته الداخلية إلى دول الجوار. والخوف أن يكتوي ولد الشيخ بشطحات العسكر في الجزائر.

لا شك أن ولد الشيخ خبير بدهاليز وآليات اشتغال الأمم المتحدة ويمتلك رصيدا مهما من العلاقات الشخصية. لكن، بعد فشل جهود ثلاث سنوات من الرحلات المكوكية في التوصل إلى حل سياسي بين الفرقاء باليمن كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة، نحن مقتنعون أن الملف الجزائري – المغربي سيكون أكثر استعصاء من الملفات التي عالج مضامينها بغض النظر عن نجاحه أو فشله.

في بيئة معقدة تزداد ملفاتها المتداخلة سخونة يوما إثر يوم هل سينجح إسماعيل ولد الشيخ في مسعاه للوساطة بين المغرب والجزائر؟ سؤال لا يستطيع أحد الإجابة عليه حتى ولد الشيخ نفسه

هل سينجح ولد الشيخ في مسعاه؟ سؤال لا يستطيع أحد الإجابة عليه حتى ولد الشيخ نفسه، في بيئة جد معقدة وتزداد ملفاتها المتداخلة سخونة كل يوم، فعلى مستوى ممثل الدولة المحاذية للمغرب، نجد أن هناك جوانب معينة للهوية الثقافية والاجتماعية والسياسية المشتركة تجعل من المملكة الدولة الأكثر انفتاحا لطلب أو قبول وساطة موريتانيا كطرف ثالث، وهي بالفعل طرف في ملف الصحراء وحضرت عددا من جلسات الحوار في جنيف قبل عامين، لكن هذه الجوانب ليس لها تأثير على الحد من التوتر بين الجزائر والمغرب.

المغرب كان يتوقع قرار الجزائر، ومن الطبيعي أن يكون الموريتانيون على علم بمنطق التصعيد الذي لوحظ في الأسابيع الأخيرة ضد المملكة، وأيضا بالذرائع غير الواقعية التي ساقها الجانب الجزائري لتبرير قرار القطيعة.

بالنسبة إلى موريتانيا هي تراهن على ألّا تتأثر العلاقات الثنائية بتداعيات ما يحدث في المنطقة. وقد عبر المسؤولون المغاربة أكثر من مرة عن إرادة البلدين في مواصلة تعزيز روابط التعاون بينهما، والتنسيق في قضايا إقليمية، خصوصا أن العلاقات المغربية – الموريتانية ترتكز على عدة محاور سياسية ودبلوماسية وروحية وأمنية عززتها الجوانب الاقتصادية في الآونة الأخيرة.

المغرب لا يمكنه رفض مبادرة نواكشوط للتوصل إلى حل سياسي سلمي، لأنه يثق في الجانب الموريتاني ويعترف بالجهود التي تقوم بها موريتانيا في الإطار الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل، وفي الإطار القاري الأفريقي والذي عرف في السنوات الأخيرة حضورا قويا لموريتانيا في مجموعة من الملفات.

يحتاج الموريتانيون إلى مقاربة بديلة تجاه الجزائريين قد تنجح في اختراق القضايا الأساسية التي تعيق تطبيع العلاقات المغربية – الجزائرية، والتي هي كثيرة ومعقدة، ويصعب على أي محاولة للدبلوماسية الموريتانية استيعابها ومن ثم تجاوزها. الموضوع يحتاج إلى الكثير من الفهم واستيعاب ظروف توتر العلاقات الثنائية التي تمتد لأكثر من أربعين سنة. والهدف الأساسي هو الإبقاء على الوضع الحالي والحيلولة دون تدهوره نحو حرب إقليمية.

رغم أن المغرب مد يد المصالحة إلا أن رفض النظام الجزائري يؤكد الحاجة لجهود كبيرة لابتكار آليات حوار مبني على الثقة. نعتقد أن الموقف الجزائري لن يتغير ونستدعي هنا ما قاله عبدالقادر مساهل عام 2015، عندما كان يشغل منصب وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية الجزائرية مكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية، ردا على تسريبات عن وساطة بين المغرب والجزائر "لا أزمة ولا وساطة بين البلدين". وتتكرر الآن نفس النغمة غير الواقعية بأن المغرب متحامل على الجزائر.

ونظرا لمقولة "الجزائر ليست في حاجة إلى وساطة"، التي تحولت إلى لازمة يكررها المسؤولون والإعلاميون في الجزائر، للتنفيس عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لا يصعب التوقع بأن مهمة موريتانيا في أي وساطة هي مهمة شبه مستحيلة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk